

الإعلام الأمني ودوره في تكوين الرأي العام -ظاهرة الجريمة في الوطن العربي أنموذجا-

د. جمال الدين فوعيش
جامعة الجزائر 2.

الملخص:

ينظر إلى الرأي العام على أنه عبارة عن مجموعة من المعتقدات أو التصورات الشائعة بين الأفراد حول موضوع معين. وقد ترتب على ذلك نوع من الخلط بين الرأي العام وبعض المفاهيم الأخرى مثل العادات والتقاليد، والتي هي أنماط من الأفكار والسلوك تتناقلهما الأجيال وتتسم بطابع العمومية. كما أن وضع وتخطيط السياسة الجنائية في أي دولة يعتمد بالضرورة، على البيانات والمعطيات المستقلة من الدراسات الميدانية الجارية في تلك الدولة، حتى يمكن في ضوء ما تكشف عنه هذه الدراسات عن حقائق وظروف تحديد أبعاد ومسارات سياسات التجريم والعقاب والمحاكمة والإصلاح والتقويم. وفي ضوء ما تستنتج قياسات الرأي العام عن خصائص المجتمع وأبعاده وسماته واقعه الاجتماعي، في الوطن العربي على وجه الخصوص، يمكن تحديد ماهية المصالح الاجتماعية التي ينبغي حمايتها ووضع أسس ومعالم السياسة الجنائية الأكثر ملائمة للمجتمع المذكور. ومن هنا، تبرز أهمية وفعالية الإعلام الأمني والدراسات العلمية الميدانية في تحديد المعايير واستخلاص الأسس والمبادئ التي يمكن أن تقوم عليها السياسة الجنائية في أي بلد.

Résumé:

L'opinion publique est perçue comme un ensemble de croyances ou de conceptions répandues entre les individus sur un sujet particulier. De cela, apparaît une sorte de confusion entre l'opinion publique et d'autres concepts tels que les coutumes et les traditions, qui sont des modèles de pensées et de comportement relayés par des générations marquant un caractère de généralité.

Ainsi que, l'emplacement et la planification de la politique pénale dans un pays dépend nécessairement des données provenant des études indépendantes en cours sur le terrain dans cet État, même à la lumière de ce qui peut être révélé dans ces études sur les faits et les circonstances pour déterminer les dimensions et les chemins politiques de criminalisation, de punition, de peine, de réforme et de réhabilitation.

À la lumière de ce que concluent les mesures de l'opinion publique sur les caractéristiques de la société, de ses dimensions, des attributs et de sa réalité sociale, dans le monde arabe en particulier, on peut déterminer l'essence des intérêts sociaux qui devraient être protégés et d'instaurer aussi les bases et les paramètres de la politique pénale les plus appropriés pour la communauté en question soulignant par ceci l'importance et l'efficacité de la sécurité de l'information ainsi que les études scientifiques de terrain dans la détermination des normes pour en tirer les fondements et les principes qui peuvent être lus par la politique criminelle dans n'importe quel pays.

مقدمة

تحتل دراسات الرأي العام الآن مكانا مرموقا في جميع دول العالم على اختلاف نظمها السياسية ومذاهبها وأيديولوجياتها سواء على المستوى النظري أو المستوى التطبيقي. ولقد أصبح للرأي العام فلسفته الخاصة واستخداماته في النظم السياسية المتباينة، وأصبح من المواد الأساسية التي تدرس في مختلف الجامعات في العالم، الأمر الذي يعكس الاهتمام الأكاديمي العالمي بعلم الرأي العام.

هذا فضلا عن الاهتمام بهذه العلوم من الناحية التطبيقية على مستوى الحكومات والتنظيمات السياسية، وغيرها من الأجهزة التي تتعامل مع فئات متنوعة من الجماهير يهتما أن تتعرف على آرائها واتجاهاتها فيما تقدمه من إنتاج أو خدمات.

وفي مجال الأمن فإنّ التنبؤ بتصرفات الناس التي تعكس آراءهم واتجاهاتهم إزاء القضايا الأمنية سبب للاهتمام بالتعرف على الرأي العام خاصة في مرحلة الكمون، حيث أن هذه المعرفة ذات أهمية بالغة من حيث ما تؤدي إليه من تفادي بعض العواقب الوخيمة. كذلك فإنّ السياسات الجنائية الحديثة وفقا لنظرية الدفاع الاجتماعي تهدف ضمن ما تهدف إلى التقليل من فرص الانحراف للأشخاص وهذا لا يتأتى بدون تعاون وتأييد وتفهم للرأي العام.

وانطلاقا مما سبق، إنّ أهم عامل يتوقف عليه أداء أجهزة الإعلام الأمني في الدول العربية هو في نظرنا قدرتها على مواكبة التطورات في مجال وسائل الاتصال الحديثة، بهدف تكوين "رأي عام واع ومسؤول".

وربما شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت باتت اليوم أكبر وسيلة اتصال في العالم، وبرهنت في خضم الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية على مدى النجاعة التي يمكن أن تضمنها في التواصل بين الأفراد والمجموعات وفي تشكيل الرأي العام.

لذلك، بات يتعين على أجهزة الإعلام الأمني في الدول العربية أن تجيد التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي، لا فقط بإنشاء صفحات خاصة بها بل كذلك بالاشتراك في مختلف المجموعات التي من شأن النشاط فيها الإسهام في تكوين رأي عام مناهض للجريمة.

لذلك، بات من الأمر الحاسم أن تناقش مجمل الدول العربية، عبر مندوبيها واختصاصييها جملة من القضايا منها 'مشروع الإستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة في صيغتها المحدثة في ضوء المستجدات العربية والدولية'، و'مشروع إنشاء صندوق عربي لتمويل الأنشطة الإعلامية الأمنية المناهضة للإرهاب، والإنتاج الإعلامي الأمني المشترك.

فضلا عن 'استخدام التقنيات الحديثة في الإعلام ودوره في التأثير في الرأي العام'، و'دور الإعلام الأمني في مكافحة المخدرات في الدول العربية'، بالإضافة إلى استعراض تجارب عدد من الدول العربية في مجال استخدام الإعلام لمكافحة الإرهاب، وفي استخدام التقنيات الحديثة في مجال الإعلام الأمني.

لذلك، فالجهود يجب أن تبذل وتوجه في نشر التوعية الأمنية في سبيل الحد من آثار الجريمة من خلال إستراتيجية إعلامية هادفة وتكوين رأي عام ضد الجريمة. ثم اقتراح خطة إستراتيجية للتوعية الأمنية وتكوين رأي ضد الجريمة في الوطن العربي.

فالعلاقة الحتمية بين أجهزة الأمن والجمهور تدفعنا لكل ما يحيط بهذه العلاقة من مظاهر التركيز على دور الرأي العام في صنع السياسة الجنائية ومحاولة تحليل هذا الدور للوقوف على مدى اتفاهه أو اختلافه مع هذه السياسة.

1- ماهية الرأي العام ومقوماته:

على الرغم من اتفاق رجال السياسة والاجتماع والاقتصاد وعلم النفس الاجتماعي على أهمية الرأي العام فإنهم اختلفوا حول تعريف الرأي العام وإيجاد تعريف محدد ودقيق لهذا المصطلح، وهذا الاختلاف حول تعريف الرأي العام يرجع إلى اختلاف النظرة للرأي العام تبعا لاختلاف طبيعة تخصص رجال الفكر في السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد، أو علم النفس الاجتماعي. فعلماء النفس يتناولون الرأي العام كظاهرة فردية. (كيف يكون للفرد رأيه، وما هي علاقة الرأي بالاتجاه والقيم والمعتقدات)، فالرأي العام هو نسبة توزيع آراء الأفراد. بينما يتناوله

علماء الاجتماع على أنه ظاهرة اجتماعية، فاهتمامهم بالرأي العام نابع من كونه ظاهرة اجتماعية، فهو الناتج النهائي لعملية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد¹.

أما علماء السياسة فيتناولونه باعتباره ظاهرة جماهيرية، فهم يهتمون بالدور الذي يلعبه الرأي العام في اتخاذ القرار السياسي. ونعرض فيما يلي لعدد من التعريفات التي تناولت مفهوم الرأي العام في ضوء فئتين رئيسيتين:

1- الفئة الأولى: وهي التعريفات التي تعاملت مع الرأي العام على أنه عبارة عن مجموعة من التصورات الشائعة بين الأفراد، وتركزت هذه الفئة حول النظر إلى الرأي العام على أنه مرادف للمعتقدات أو التصورات الشائعة بين الأفراد حول موضوع معين، وقد ترتب على ذلك نوع من الخلط بين الرأي العام وبعض المفاهيم الأخرى مثل العادات والتقاليد، والتي هي أنماط من الأفكار والسلوك تتناقلهما الأجيال وتتسم بطابع العمومية. إلا أن العادات ليست في ذاتها رأياً عاماً لأنها ليست رأياً في مشكلة معينة، فقد تتعود جماعة ما على تناول نوع معين من الأطعمة إلا أن هذا التعود لا يعد رأياً عاماً، فليس الرأي العام بالرأي الجماعي كما يتوهم البعض دائماً إنما هو آراء الجماعة بشقيهما من مؤيدين ومعارضين على السواء ويختلف الإجماع التام عن الرأي العام في أن الإجماع التام يشير غالباً إلى العرف والتقاليد والعادات الشائعة، أما الرأي العام فأساسه الحوار والنقاش وتفاعل الآراء².

2- الفئة الثانية: وهي التعريفات التي تعاملت مع الرأي العام على أنه يدور حول موضوع جدلي معين أو خلافي ومن أمثلة هذه التعريفات ما يلي:

أ- الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يطرح فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية وقيمتها الأساسية بشكل مباشر.

ب- كما يعرف على أنه "الحكم الذي تصل إليه الجماعة في قضية ما ذات اعتبار ما.

ج- ويعرف أيضاً بأنه "وجهة نظر الأغلبية تجاه قضية معينة عامة في زمن معين تهتم الجماهير وتكون مطروحة للنقاش والجدل، بحثاً عن حل يحقق الصالح العام."

د- ويفضل البعض تعريفه بأنه عبارة عن نسبة الموافقة أو المعارضة داخل جماعة بشأن قضية ما³.

2- أنواع الرأي العام وخصائصه: ونعرض لها في ضوء الأبعاد التالية:

1- الرأي العام وفقاً لعنصر الزمن فهناك الرأي العام اليومي أو المؤقت والذي يرتبط بحوادث أو مواقف طارئة، وينتهي بانتهائها، كما أن هناك الرأي العام الدائم.

2- الرأي العام حسب درجة ثابتة، وينقسم إلى الرأي العام الثابت والرأي العام المتغير.
3- الرأي العام حسب حركته، فهناك الرأي العام "الإستاتيكي" أو الجامد، والرأي العام النشط أو الديناميكي، والذي ينشأ عن الرغبة في التغيير.

4- الرأي العام حسب النطاق الجغرافي. فهناك الرأي العام المحلي، والذي ينتشر في منطقة معينة، والرأي العام القومي، ويرتبط بدولة أو وطن معين، والرأي العام الإقليمي، وهو الرأي السائد بين مجموعة من الشعوب المتجاورة جغرافياً كالدول العربية والرأي العام العالمي، وتشارك فيه عدد من المجتمعات (العربية والأوربية والأمريكية).

وللرأي العام خصائص عديدة، تتمثل أهمها فيما يلي:

1- أن يكون الأفراد الذين يعتقدون الرأي المعبر عنه على وعي به أثناء التعبير عنه؛ لأنّ الرأي ما هو إلا ترجمة أو تعبير عن أحد الأحكام، والحكم في جوهره تأكيد لرأي. وقبل التعبير عن الرأي يوجد شيء ما في ذهن كل عضو من أعضاء الجماعة، وكذا في مشاعره لم يصل إلى حد الرأي، ويظهر الرأي وعي الأفراد عندما نواجههم بأسئلة معينة مما يكشف عن حكم كان موضع شعور غامض من قبل. وهكذا تتحدد المشاعر وتصبح الأفكار أكثر صلابة وتماسكاً، ويترتب على هذه الخاصية للرأي العام أن البحث عنه من أجل اكتشافه قد يغيره أو يكونه، وقد أصبح من المسلم به في ملاحظة الظواهر الاجتماعية أنّ مجرد التدخل لفحص الظواهر قد يؤدي إلى تغييرها⁴.

2- حمل الرأي العام في طياته قصداً معيناً يجعله معقولاً؛

فهو يميل إلى أن يجد لنفسه مبرراً معقولاً، أي يسلم بنوع معين من الموضوعية فاللغة التي تعكس خبرة الشعوب عبر تاريخها يمكن أن تسمح لنا بأن نقوم بأنواع من التمييز الهام في طريق تعبيرها عن كل الأذواق والآراء. فالأذواق وطرق كل فرد في إدراك الأنغام والألوان لا يمكن لأحد أن يناقشها، غير أنه مما لا شك فيه أنه إذا اتّصل الأمر بأذواق رفيعة جداً فإن الشخص قد يبحث عن طريقة يدافع بها عنها لأنه سيفترض أن ما يبثدي خلالها إنما يحمل في طياته موضوعية القيم الجمالية.

والرأي، على عكس الذوق الذاتي، يمكن أن يكون موضوعاً للمناقشة بل يمكن القول بأن كل مناقشة إنما هي كفاح بين الآراء المختلفة، وهذا يفسر عدم محاولة من لديه رأياً أن يفرضه بالقوة، وإنما يحاول جعل الآخرين يتقبلونه أي يحاول دعم معقوليته النسبية.

3- يتضمن الرأي العام وجود رأي أو آراء أخرى مخالفة؛

فالمناقشة لا تضاف إلى الرأي بطريق الصدفة، وإنما ترتبط به ارتباطا وثيقا، ذلك أن الشخص لا يؤكد رأيا إلا في مقابل رأي آخر مخالف، ويمكن التعبير عن هذا بالقول: إن الرأي العام يكون دائما منقسما، أما عندما يميل إلى أن يصبح إجمالا فإنه يتحول إلى عقيدة عميقة ترتبط بالجماعة وتعد إحدى خصائصها. لذلك، لا يمكن القول أن الاعتقاد بوجود الله - سبحانه وتعالى - يعد رأيا شائعا لدى أفراد إحدى الجماعات الدينية، لأن هذه العقيدة أحد عناصر وجود هذه الجماعة كجماعة، ولكن قد تختلف آراء أفراد هذه الجماعة في بعض الأحداث السياسية أو في جدوى الاشتراك في السياسة. ومن غير المقصود استخدام اصطلاح رأي للإشارة إلى اعتقادات عميقة نحن على استعداد لأن نضحى بأنفسنا من أجلها، لأن كلمة رأي تعني في طبيعتها التبني المصطنع.

4- الرأي العام ليس مجرد تأكيد نظري؛

إذ أنه يقع بين التأكيد النظري القائم على الاقتناع والتعقل وبين الاندفاع العاطفي الذي لا يقاوم ذلك أنه لا يوجد رأي إزاء مشكلة محايدة لا وجهة لها.

5- الرأي العام يعبر عن مشاعر أشخاص عاجزين وغير مذودين بالمعرفة التامة:

وعلى هذا فإن الرأي العام ينشأ بفعل قوة خاصة عندما يكون هناك اهتمامات قوية وتكون المواقف معقدة، وحيث يتأثر الناس بالنتائج المختلفة للأفعال أو الإجراءات الممكنة، دون أن يكون لديهم الوسائل الملائمة ولا الاستعداد اللازم للقيام بدراسة موضوعية عميقة للمشكلة الذي يتفاوت شعور الأفراد بها مع حاجتهم إلى التزود بحجج أثناء مناقشاتهم الجدلية يدفعهم إلى اعتناق أو تأكيد آراء مميزة، ونستطيع أن نتصور أنصار قضية معينة ممن يعتنقون نفس الآراء يبحثون عن بعض وينظمون أنفسهم بطريقة تتفاوت في درجة غموضها، وقد يستخدمهم أحد رجال السياسة أو الصحافة في مقدمة الصفوف، لكي يظهر من جديد أنواع من التلاقي والتعارض. 5

6- الرأي العام ظاهرة اجتماعية؛

ويظهر هذا في جماعة من الجماعات ينسب إليها كجماعة وهو ليس مجموع الآراء الخاصة فيها. وفي ضوء ما تقدم، فإن القضايا التي تهم الرأي العام والتي، أحيانا، لا يكون لديه معلومات كافية عنها وتكون غامضة، تساعد على انتشار الإشاعات.

3- مدى تأثير الإعلام الأمني في الرأي العام:

يقوم الإعلام الأمني بدور جوهري بارز في تكوين الرأي العام من خلال أجهزته العديدة المؤثرة مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما والحملات ذات المنفعة العامة والمعارض والأبواب المفتوحة، فضلا عن مواقع التواصل الاجتماعي التي تعتبر من أهم وسائل الإتصال بال جماهير.

إنّ هذه الوسائل المؤثرة تعمل متضافرة، وفي انساق متكامل على تكوين رأي عام في مختلف الموضوعات والظروف والأوضاع والمشاكل التي تطرح نفسها على الأذهان والتي تتعلق بمختلف النواحي السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية.

وسوف نفرّد فيما يلي لمحة عن أثر كل جهاز من أجهزة الإعلام الأمني وغير الأمني في عملية تكوين الرأي العام وأبعاد الدور الذي يقوم به في هذا المجال.

أ- الصحافة: يختلف دور الصحافة في تكوين الرأي العام وتشكيل اتجاهاته أو تغييره حسب أنظمة الحكم المختلفة التي تنظر إلى الصحافة من زوايا مختلفة وتتخذ منها مواقف متباينة كذلك تختلف بحسب حجم الحرية الذي تتمتع به الصحافة في كل بلد. وتعتبر الصحف من أقوى وسائل الإعلام وأكثرها قدرة على تكوين الرأي العام وتشكيل وجدان الجماهير من خلال ما تنشره من مقالات وتعليقات وأخبار وتحقيقات وصور ورسوم كاريكاتورية، وتعتمد الصحافة الحديثة اعتمادا كبيرا على الصور والرسوم في التأثير على الرأي العام فالصورة البارعة والمعبرة تغني عن عشرات المقالات وتحدث بما لا تحدث به أقوى الأقلام. أمّا الرسم الكاريكاتوري فإنه يعتبر من أقوى أسلحة الصحافة الحديثة، لأنه يشد انتباه القارئ ويتأمله طويلا وينفذ بموضوعه إلى وجدانه مباشرة، وبالتالي يحدث أثره بطريقة فعالة وناجحة.

ب- الإذاعة: تحتل الإذاعة، منذ اختراع الراديو مكانا هاما وحيويا بين أجهزة الإعلام المختلفة، حيث تخاطب العقول بواسطة الكلمة المسموعة بسرعة فائقة على أمواج الأثير، ولذلك اهتمت كافة الدراسات والأبحاث الإذاعية بتطوير فن الكلمة المنطوقة الذي هو فن مخاطبة الجماهير والتأثير على الرأي العام المحلي والعالمي، حيث أنّ موجة الأثير تدور حول الكرة الأرضية في زمن مقداره ثانية.

وتمتاز الإذاعة كأداة للإعلام وتكوين الرأي العام بأنها تغطي جميع الفئات من مثقفين وأنصاف مثقفين ومتعلمين وعمال وفلاحين وريبات بيوت، وكذلك تصل إلى كل الأعمار وكل الميول والاتجاهات، وإلى القاعدة العريضة الضخمة من الأميين غير القادرين على القراءة وبالتالي فهي سلاح قوي لمن يجيد استخدامه، لتكوين

الرأي العام والتأثير عليه بصرف النظر عن الحواجز الجغرافية والزمنية⁶.

ومن أمثلة تأثير الإذاعة على الرأي العام في الحياة العملية ما قامت به الإذاعة الوطنية في قضية اختطاف طفلين قاصرين بقسنطينة خلال الصائفة الأخيرة، بث إعلامها الصادق الهادف حتى اكتسبت ثقة الشعب وبعكس قبل هذا التاريخ حين كانت الإذاعة تذيع حقائق بعيدة عن الواقع، مما أفقدها ثقة الشعب وساعدت على عدم اهتمام الجماهير بالقضايا الأمنية للوطن.

ج- التلفزيون: التلفزيون هو أحدث وسائل التأثير في الرأي العام التي تمخض عنها القرن العشرين وأخطرها أيضا لأنه يقدم الكلمة المسموعة والكلمة المرئية في آن واحد معا. ولقد اتضحت في السنوات الأخيرة خطورة وأهمية التلفزيون وأثره في تكوين الرأي العام، ودفع ذلك الاحتكارات الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذه وسيلة لتوجيه الرأي العام لخدمة مصالحها. وفي ظل الاحتكارات الرأسمالية التي تسيطر على هذا الجهاز في الولايات المتحدة الأمريكية، بما أنّ الجريمة في هذا البلد تعد أولى الآفات الاجتماعية، بمعدل جريمة كل دقيقة. لذلك يستخدم هذا الجهاز في إطلاق حملات أمنية، قصد القبض على المجرمين أو ملاحقة المهريين، ويتميز التلفزيون عن وسائل الإعلام الأخرى بعدة مزايا منها أنه أقرب وسيلة للاتصال والمواجهة، وأنّ برامجه في أغلب الأحيان محلية ومن هنا كان أكثر قدرة على مخاطبة الرأي العام والتأثير فيه⁷.

د- السينما: لقد ظهرت خطورة السينما في القرن العشرين، كأكثر وسائل الإعلام فعالية وتأثيرا على الجماهير العريضة، حيث تتعامل مع كافة طبقات الشعب وتساهم في تكوين الرأي العام والتأثير فيه. وتستخدم السينما في الدعاية الداخلية والخارجية وتعمل على تكوين الرأي العام المحلي والعالمي على حد سواء، تجاه القضايا التي تهم الجماهير، منها قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة، والفساد والتبويض الأموال إلخ. وذلك بتناول هذه القضايا بأسلوب غير مباشر عن طريق قصة محبوكة تتناول بالتحليل هذه القضايا وتحاول إيجاد الحلول الممكنة لها، وبذلك تؤثر في الجماهير دون أن تتناول القضايا بالطريق المباشر الذي قد يفقدها ثقة الجماهير. ففي ذكرنا لمجال الجريمة، نجد أنّ للسينما تؤثر تأثيرا مزدوجا فهي تعمل غالبا على إظهار أنّ الجريمة لا تفيد، كما تساهم السينما بدور فعال في تربية النشء منذ الصغر، وذلك بإنتاج الأفلام التي تخاطب عقول الأطفال والشباب، والتي تتضمن قيما ومبادئ أخلاقية معروضة بأسلوب يتمشى مع عقول من توجه إليهم.

هـ- المسرح: إنّ المسرح فن جماهيري حي، يعبر عن الحياة الإنسانية في كافة أشكالها ومشكلاتها ونظمها المتباينة، وبذلك فالمسرح يعد تعبيراً صادقا عن الرأي العام يتحدث بلسانه فيعرض آماله وأفراحه وتطلعاته.

وبرغم اكتشاف أجهزة الإعلام الحديثة والقوية مثل الإذاعة والتلفزيون والسينما والصحافة وغيرها، وما صاحبها من تقدم علمي مذهل، فالمسرح بصفته فنا رابعا، مازال شامخا يقف بين هذه الأجهزة راسخ الأقدام، مثبتا وجوده كأداة صادقة عن الرأي العام وكموثر قوي في اتجاهات الجماهير⁸.

و- الكتب والوسائل المطبوعة: تمتاز الكتب والمطبوعات بصفة عامة على وسائل الإعلام الأخرى بعدة مزايا هامة، أولها أنها أكثر قدرة على الاحتفاظ بالمعلومات لفترات زمنية طويلة فيمكن بذلك الرجوع إليها في أي وقت، كما أنها الوسيلة الوحيدة التي تتيح للقاري أن يحدد بنفسه الوقت الذي يتعامل معها بما يلائم ظروفه، بالإضافة إلى أنه أكثر الوسائل ملائمة لتقديم الموضوعات التفصيلية الطويلة. وبذلك يصبح الكتاب من أهم أدوات الثقافة والمعرفة التي تساعد على تكوين الرأي العام الناضج المستنير وخاصة إذا عمدت الدول إلى إصدار طبقات شعبية رخيصة الثمن منه، يكون سعرها في متناول القاعدة العريضة من الفقراء محدودي الدخل.

ز- مواقع التواصل الاجتماعي: أحدثت التطورات التكنولوجية الحديثة في منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي، نقلة نوعية وثورة حقيقية في عالم الاتصال، حيث انتشرت شبكة الإنترنت في كافة أرجاء المعمورة، وربطت أجزاء هذا العالم المترامية بفضائها الواسع، ومهدت الطريق لكافة المجتمعات للتقارب والتعارف وتبادل الآراء والأفكار والرغبات، واستفاد كل متصفح لهذه الشبكة من الوسائل المتعددة المتاحة فيها، وأصبحت أفضل وسيلة لتحقيق التواصل بين الأفراد والجماعات، ثم ظهرت المواقع الإلكترونية والمدونات الشخصية وشبكات المحادثة، التي غيرت مضمون وشكل الإعلام الحديث، وخلقت نوعا من التواصل بين أصحابها ومستخدميها من جهة، وبين المستخدمين أنفسهم من جهة أخرى.

وهذه المواقع هي عبارة عن صفحات ويب على شبكة الإنترنت، يخصص بعضها للإعلان عن السلع والخدمات أو لبيع المنتجات، والبعض الآخر عبارة عن صحيفة إلكترونية تتوفر فيها للكتاب إمكانية للنشر، وللزوار كتابة الردود على المواضيع المنشورة فيها، وفرصة للنقاش بين المتصفحين، وكذلك مواقع للمحادثة، وهناك المدونات الشخصية التي يجعلونها أصحابها كمحفظة خاصة يدونون فيها يومياتهم، ويضعون صورهم ويسجلون فيها خواطرهم واهتماماتهم. ومن هذه المواقع محركات البحث وبوابات ويب ومراجع حرة والمدونات ومواقع الصحف والمجلات ومواقع الصحف الإلكترونية ومواقع القنوات الفضائية ومواقع اليوتوب حتى ظهرت شبكات التواصل الاجتماعية مثل: (الفييس بوك - تويتر - ماي سبيس - لايف بوون - هاي فايف - أوركت - تاجد - ليكند إن - يوتيوب وغيرها)، التي أتاحت البعض منها مثل: (الفييس بوك) تبادل مقاطع الفيديو والصور

ومشاركة الملفات وإجراء المحادثات الفورية، والتواصل والتفاعل المباشر بين جمهور المتلقين. وتعتبر مواقع التواصل الاجتماعية هي الأكثر انتشارا على شبكة الإنترنت، لما تمتلكه من خصائص تميزها عن المواقع الإلكترونية، مما شجع متصفح الإنترنت من كافة أنحاء العالم على الإقبال المتزايد عليها، في الوقت الذي تراجع فيه الإقبال على المواقع الإلكترونية، وبالرغم من الانتقادات الشديدة التي تتعرض لها الشبكات الاجتماعية على الدوام وخصوصا موقع (الفييس بوك)، والتي تتهمه تلك الانتقادات بالتأثير السلبي والمباشر على المجتمع الأسري، والمساهمة في انفرط عقده وانهيائه، فإنّ هناك من يرى فيه وسيلة مهمة للتنامي والالتحام بين المجتمعات، وتقريب المفاهيم والرؤى مع الآخر، والإطلاع والتعرف على ثقافات الشعوب المختلفة، إضافة لدوره الفاعل والتميز كوسيلة اتصال ناجعة في الهبات والانتفاضات الجماهيرية⁹.

وفي النهاية يمكن القول، أنّ مواقع التواصل الاجتماعي أصبح لها دور كبير في التأثير على الرأي العام بشكل واضح، سيما إذا ما تعلق الأمر بقضية مصيرية تهم جميع المواطنين، في جميع مراكزهم القانونية، وهي السياسة الأمنية للوطن.

3- الرأي العام ودوره في رسم السياسة الأمنية:

إنّ وضع وتخطيط السياسة الجنائية في أيّ بلد يعتمد بالضرورة على البيانات والمعطيات المستقلة من الدراسات الميدانية الجارية في ذلك البلد، حتى يمكن في ضوء ما تكشف عنه هذه الدراسات عن حقائق وظروف تحديد أبعاد ومسارات سياسات التجريم والعقاب والمحاكمة والإصلاح والتقويم.

وفي ضوء ما تستنتجه قياسات الرأي العام عن خصائص المجتمع وأبعاده وسمات واقعه الاجتماعي يمكن تحديد ماهية المصالح الاجتماعية التي ينبغي حمايتها ووضع أسس ومعالم السياسة الجنائية الأكثر ملائمة للمجتمع المذكور. ومن هنا تبرز أهمية وفعالية قياسات الرأي العام والدراسات العلمية الميدانية في تحديد المعايير واستخلاص الأسس والمبادئ التي يمكن أن تقوم عليها السياسة الجنائية في أيّ بلد. ويمكن لمراكز البحث الاجتماعية والجنائية ومراكز قياسات الرأي العام أن تلعب دورا هاما في هذا المجال باعتبارها تملك القدرات الفنية التي تؤهلها للاضطلاع بهذه المهمة المتمثلة في عمليات البحث والتحليل والتنسيق وصولا إلى استخلاص الحقائق والمعطيات التي يمكن أن تمثل الأساس الذي تقوم عليه أيّة سياسة جنائية قادرة على مواجهة الظاهرة الإجرامية. ولن تنتفي الحاجة إلى هذه الدراسات والقياسات بمجرد الانتهاء من وضع وتخطيط السياسة الجنائية بل ستتصب هذه الدراسات والقياسات في المرحلة اللاحقة على قياس ردود الفعل الاجتماعية الحاصلة إزاء

تطبيقات العديد من بنود هذه السياسة واستقصاء ما أفرزه هذا التطبيق من حقائق ووقائع حتى يصار في ضوء ذلك إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بملافاة أوجه الخلل والثغرات في بعض جوانب السياسة المذكورة وبما يؤدي إلى ترشيد مساراتها¹⁰. ولقد أثبتت التجربة العلمية المستمدة من الواقع التطبيقي أنّ التشريعات الموضوعة بالطريقة المكتيبة القائمة على صياغة قواعد وأحكام عقابية منقولة عن تشريعات أجنبية مطبقة في مجتمعات مختلفة ومغايرة تماما عن المجتمع الذي ينتمي إليه المشرع، قد اتسمت بالقصور والخللة وعدم الاتساق لعدم تفاعلها مع الواقع الاجتماعي الذي تطبق فيه وعدم استجابتها لمتطلبات هذا الواقع فضلا عن عدم مسايرتها لطبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تحكم مسيرة المجتمع وعدم انسجامها مع القيم الاجتماعية السائدة فيه. في حين على العكس من ذلك كان حال التشريعات الموضوعة في ضوء البيانات والمعطيات المستمدة من الأبحاث والدراسات والقياسات، والتي تتناول خصائص وسمات المجتمع وتلقي الضوء على محددات واتجاهات ظواهره الانحرافية وتكشف عن أبعاد وجوانب مشكلاته الاجتماعية حيث اتّسمت هذه التشريعات بالاستقرار والاتساق والتكامل لأتّها وضعت سياستها الجنائية في قالب السليم المعبر عن الواقع الاجتماعي. ونخلص من كل ما سبق، إلى أنه لا يمكن الحديث عن السياسة الجنائية على سبيل التجريد بل لابد من ربط الحديث عنها في نطاق بلد معين وفي إطار فترة زمنية محددة فالسياسة الجنائية التي يصلح تطبيقها في مجتمع له أيديولوجيته المعينة قد لا تصلح للتطبيق في مجتمع آخر له أيديولوجيته المختلفة، كما تختلف وتتغير السياسة الجنائية التي يمكن أن تطبق في البلد الواحد تبعا لاختلاف المراحل الزمنية التي يعيشها هذا البلد¹¹. ويصبح من الضروري أن نقدم صورة متحضرة وشكلا علميا لعملية قياس الرأي العام في أجهزة الشرطة ويتم هذا بالوحدات التالية:

1- وحدة البحوث: تأخذ هذه الوحدة على عاتقها إجراء البحوث اللازمة لاتجاهات الجماهير المختلفة سواء على الصعيد القومي أو على الصعيد الفرعي ويتم إجراء هذه البحوث بصورة منتظمة أو حين يطلب منها معالجة موضوع معين لغرض محدد

2- وحدة التدريب: تكفل هذه الوحدة بإعداد دورات تدريبية منظمة وجادة لرجال الشرطة الذين يعملون في حقل الرأي العام، ويتم ذلك بالتنسيق وبالاتفاق مع الأساتذة والخبراء المختصين.

3- وحدة المكتبة والأرشيف: يناط بهذه الوحدة العمل على الحصول على المراجع العلمية والبحوث الميدانية والمقالات ونتائج الدراسات التي تحفل بقضايا الرأي العام سواء على الصعيد المحلي أو العالمي وحفظها بالوسائل الحديثة كالميكروفيلم، وتنظيمها وتصنيفها لتكون جاهزة وقت طلبها.¹²

4- وحدة الشؤون المالية الإدارية: والتي تقوم هذه الوحدة بتنظيم الأعمال الإدارية والمالية لجهاز الرأي العام وإعداد ميزانيته، وتمويل مشروعاته المختلفة وإعداد تقرير دوري بالإيرادات والمصروفات، ومصادر التمويل ومنافذ الصرف.

5- وحدة التقييم والمتابعة: تختص هذه الوحدة بتقييم المشروعات المختلفة التي يقوم بها الجهاز ومتابعتها وتقديم تقرير موضوعي عنها حتى يمكن تلافي السلبيات ودعم الإيجابيات وعلى ضوء ذلك يمكن التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية التي يتم وضع الخطط لمواجهتها.

6- وحدة التنسيق: تتحمل هذه الوحدة مسئولية التنسيق بين قطاع الرأي العام بجهاز الشرطة والقطاعات الأخرى التي تؤدي نفس الدور داخل أو خارج الوطن والاستفادة بالتالي من تجارب الآخرين في هذا الصدد. ويمكن عن طريق قياس اتجاهات الرأي العام تقييم استجابة الجماهير للمشروعات الأمنية ومدى الإفادة من التحركات المختلفة وبالتالي فإن هذه الدراسة تمكن المسؤولين من تقييم فعالية الأجهزة الأمنية وكذلك تمكنهم من دراسة العنصر التي تجذب أنظار الناس أو تستميل أسماعهم. ويعد الرأي العام بالغ الأهمية بالنسبة للسياسة الأمنية للأسباب الآتية:

أ- من خلاله تستطيع السياسة الأمنية أن تتعرف على الإيجابيات والسلبيات فتدعم الأولى وتعالج الثانية.
ب- عن طريقه تستطيع أيضا أن تضع يدها على التقاليد والعادات التي تولد اتجاهات الرأي العام المؤيدة للجريمة أو المناهضة لرسالة أجهزة الأمن وبالإشتراك مع رجال السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم، يمكن وضع خطة لتغيير هذه التقاليد والعادات وبالتالي خلق رأي عام مناهض للجريمة ومؤيد لرسالة جهاز الأمن.

ج- عن طريق التعرف على الاتجاهات الرشيدة في الرأي العام المتعلقة بالسياسة الأمنية وأسلوب التنفيذ ووضعها موضع الاعتبار تستطيع أجهزة الأمن تطوير سياستها وأسلوب عملها.

د- السلوك الإنساني في معظم الأحوال ما هو إلا نتيجة لرأي معين أرساه الإنسان، ولما كانت أجهزة الأمن تسعى إلى تغيير سلوك الجماهير في الاتجاه الذي يساعدها على أداء رسالتها في المجتمع إذ يجب عليها أن تهتم بمخاطبة الرأي العام والحصول على ثقته وتأييده لها، بمعنى أنه إذا أرادت أجهزة الأمن من الجماهير أن يتعاونوا معها في مكافحة الجريمة أي في منع الجريمة وضبطها فيجب عليها أولا أن تهتم بخلق رأي عام مؤيد لها وفي نفس الوقت يستنكر الجريمة في كل صورها وعندئذ يكون من السهل تحفيز الجماهير على ترجمة هذا الرأي إلى سلوك متعاون مع أجهزة الأمن¹³.

ويمكن القول أنّ أجهزة الأمن باعتبارها جزءا من السلطة التنفيذية تمثل أهم أداة من أدوات الدولة في فرض سيادة القانون وحفظ الأمن العام والنظام، ولن نكون مبالغين إذا قلنا أن صورة الحكومة تهتز وثقة الجماهير بها تضعف إذا اضطرب الأمن واختل النظام. ويعد الرأي العام ذا أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة الأمنية لأنه لا يؤثر على علاقة جهاز الشرطة بالجماهير بل يؤثر أيضا على صورة الحكومة والدولة بصفة عامة أمام المواطنين. لذلك يجب على كل رجل أمن أن يؤدي عمله وهو يضع يده على نبضات الرأي العام ويستلهم منها القوة والعزم. وجدير بالذكر، أنّ الآثار المترتبة على الاتجاه السائد لدى جماهير الرأي العام والعقيدة التي تكونت في نفوسهم تعد أمر ظاهر لا يمكن إنكاره بأي حال فيما يتعلق بالكيفية والتوقيت الصادر في ضوءها القرار الذي يتخذه الشخص أو جهاز الأمن. بل إنّه ليس من قبيل المبالغة تقرير أنّ آثار الرأي العام قد تصل في عديد من الأحيان إلى إلزام الجهة أو الشخص المناط به إصدار القرار بالامتناع والإحجام عن إصدار ذلك القرار. وقد تتعكس آثار الرأي العام على القرار الأمني في إحدى صور أربع هي:

أولاً: أن تؤدي هذه الآثار إلى اتخاذ قرار إيجابي من قبل الشخص أو الجهة الأمنية فيتفاعل معه الجماهير ويتفاعل معها، فتؤيده وتتناصره لأنه يلعب دورا رئيسيا في تحقيق مصالحها المختلفة. ومن أمثلة ذلك قرار إعادة الانضباط إلى الشارع المصري الذي اتخذ أخيرا في ضوء حالة الانفلات الأمني ولقي استجابة كاملة من جماهير الرأي العام الواعية.

ثانياً: أن تؤدي هذه الآثار إلى اتخاذ القرار بصورة ترضي الاعتقاد السائد لدى جماهير الرأي العام، وهو أمر خطير جدا إذا حدث في هذه الحالة خروج عن الخط الموضوعي السليم لإصدار القرار استجابة لهذا التأثير الجارف، ومثال ذلك قرار السيد مدير أمن العاصمة بمنع مرور النقل البطيء بشوارع المدينة الرئيسية استجابة لجماهير الرأي العام دون أن يؤخذ في الاعتبار تأثير هذا القرار على مصدر رزقهم مما تترتب عليه عدم إمكانية تنفيذ هذا القرار بالرغم من صدوره¹⁴.

ثالثاً: أن يتبلور التأثير في صورة نقل مكنه إصدار القرار من الجهة الأصلية المختصة بإصداره إلى جهة أخرى، وهو أمر لا تخفي مضاره المتعلقة بتداخل الاختصاصات بل قد يحدث في بعض الأحيان نوع من الأزدواجية في الاختصاص يؤدي إلى مزيد من التوتر في حسم المشاكل المثارة، كأن يصدر القرار من أحد مديري الأمن، استجابة لجماهير الرأي العام في مشكلة جماهيرية يكون اتخاذ القرار فيها من الناحية الواقعية لأحد مأموري الأقسام بحكم اتصاله بالواقع الذي توجد فيه المشكلة.

رابعا: أن يؤدي تأثير الرأي العام إلى الامتناع التام والإحجام عن اتخاذ القرار، وتلك هي أخطر حالات التأثير بالرأي العام وبصفة خاصة إذا كانت عقيدة الرأي العام عقيدة خاطئة لا أساس لها من الصحة. ونلاحظ أنّ الحالات أو الصور الثلاث الأخيرة لكل منها خطورتها البالغة على حسن سير جهاز الأمن في علاقته بالمجتمع وتفاعله مع قطاعاته العريضة، كما تمتد هذه الآثار الضارة إلى مجال المصالح العامة للجماهير الواعية غير المضللة، ومن أجل ذلك ولدرء هذا الخطر فإننا نرى أنه يلزم الأخذ بنوع من الحلول الموضوعية في مثل هذه الحالات وبينها:

أ- عدم إغفال رأي الأجهزة في عملية اتخاذ القرار الأمني والاستعانة بذوي الخبرة والتخصص في هذا المضمار كأساتذة الجامعات والمهندسين والفنيين على سبيل المثال.

ب- عدم المقابلة بين المواقف المتشابهة، لأنه ليس من السهل القول بأن الظروف والعوامل التي كانت محيطة بمشكلة في الماضي هي ذاتها المحيطة بالمشكلة الراهنة، فمن الخطر أن نعتمد كلية على الخبرات السابقة كمرشد للعمل في المستقبل ولكن من المفيد تحليل الخبرات السابقة للاستفادة بها دون أن تطبق بحذافيرها إذ لكل موقف ظروفه وعوامله الخاصة المرتبطة به.

ج- الاستعانة بخبراء تنفيذ القرارات الأمنية المحيطين علما بكافة الظروف والاعتبارات العملية المتعلقة بذلك، فمعلومات رجال المرور وخبرتهم وما يقومون به من تحليل لطبيعة مشكلة المرور وظروفها وأسبابها، يحقق إمكان صدور قرارا شرطيا عمليا لعلاج تلك المشكلة.

د- الاستعانة بالاستطلاع لآراء الجهات والأفراد المخاطبين والذين سينفذ القرار في مواجهتهم ذلك لأن الجماهير تكون أقل معارضة في تقبل القرارات الخطيرة إذا شاركوا في اتخاذها.

د- الاستعانة بكافة الجهات المعاونة لتنفيذ القرار وبحسب نوعية كل قرار وتخصصه والأعمال المتعلقة به.

هـ- الاستعانة أخيرا، بكل من له دراية عامة تفيد في اتخاذ القرارات وتنفيذها¹⁵.

ويجب مراعاة هذه الحلول الموضوعية حتى يمكن التوفيق بين الاحتمالات والظروف التي قد تدفع بجهة إصدار القرار إلى عدم تبني وجهة النظر الموضوعية والتضحية بالمبادئ أو المثل من أجل الاستجابة للجماهير ذات العقيدة العامة المتكونة بصدد الموقف أو الحدث محل البحث.

خاتمة

لاشك أنّ موضوع الإعلام الأمني والرأي العام سيظل موضوع الساعة، خاصة مع ما يحدث في دول العالم العربي من وسائل الإعلام المختلفة والتي بلا شك تؤثر إيجابا وسلبا في الرأي العام. وقد أردنا التطرق لموضوع الإعلام والرأي العام من خلال ثلاثة محاور تناولنا في أولها ماهية الرأي العام ومقوماته، ثم بيّنا في ثانيها مدى تأثير وسائل الإعلام المختلفة في الرأي العام. وأخيرا عرضنا لدور الرأي العام في رسم السياسة الأمنية. فرقيّ وتقدم المجتمعات يتطلب توافر مناخ من الأمن والاستقرار يشعر به الجميع دون تفرقة أو تمييز، فالأمن مطلب حيويًا ينشده كل البشر، وأيا ما كانت متطلباته فإنّها تتفاعل كثيرا أمام حجم الخسائر المادية والمعنوية التي تنجم عن الحوادث الإجرامية في حياة الأفراد والجماعات.

للإعلام دور جوهري بارز في تكوين الرأي العام من خلال أجهزته العديدة المؤثرة مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والكتب ومواقع التواصل الاجتماعي التي تعتبر من أهم وسائل الاتصال بالجمهور فهي تعمل متضافرة، وفي اتساق وتكامل على تكوين رأي عام في مختلف الموضوعات والظروف والأوضاع والمشاكل التي تطرح نفسها على الأذهان والتي تتعلق بمختلف النواحي السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية. حاولنا كذلك إبراز مكانة وأهمية الإعلام الجديد أو البديل مقارنة بالإعلام الكلاسيكي، والدور المتميز الذي تلعبه المواقع الاجتماعية كوسيلة إعلامية متطورة، قياساً بما تقوم به المواقع الإلكترونية من دور إعلامي بارز على حساب الصحف الورقية.

أهمية وفعالية قياسات الرأي العام والدراسات العلمية الميدانية في تحديد المعايير واستخلاص الأسس والمبادئ التي يمكن أن تقوم عليها السياسة الجنائية في أيّ بلد.

ويعد الرأي العام ذا أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة الأمنية لأنّه لا يؤثر على علاقة جهاز الشرطة بالجمهور بل يؤثر أيضا على صورة الحكومة والدولة بصفة عامة أمام المواطنين.

فالعمل علي إثراء المواطن بالرسائل الإعلامية التي تنمي ثقافته وتربطه بقضاياها وتعميق ارتباطه بقيمه الأصلية. فضلا عن السعي لتطوير أشكال الرسائل الإعلامية الأمنية التي تخاطب المواطن وتبصره بحقيقة دوره وأبعاده في مساندة الأجهزة الأمنية تحقيقا للسكينة في المجتمع. كما يجب على كل رجل أمن أن يؤدي عمله وهو يضع يده على نبضات الرأي العام ويستلهم منها القوة والعزم، مع ضرورة تعميق الإعلام الأمني وتوظيفه لخدمة

التوعية الأمنية للقضايا الملحة ذات الطابع الأمني التي تؤثر على الرأي العام في المجتمع. مع ضرورة أن يكون له دور في مراجعة المواد الإعلامية المذاعة والمنشورة والتي تخص جهاز الشرطة، فضلاً عن ضرورة أن يكون له دور في تنظيم دورات لمعدي ومقدمي البرامج في العلوم الأمنية وكيفية عرض الأخبار التي تخص جهاز الشرطة بشكل موضوعي لا يؤثر بالسلب على علاقة الجهاز بالشعب. وضرورة تواجده بشكل جدي على مواقع التواصل الاجتماعي، وأن يتحاور مع الجميع مبيّناً إيجابيات الجهاز، وعليه أن يستمع إلى السلبيات ويعمل على تلاقيها بالتنسيق مع وزير الداخلية والجماعات المحلية، وذلك بالعمل على دعم أساليب التعاون والتنسيق بين الأجهزة الإعلامية والأجهزة الأمنية من خلال منظومة عمل متجانسة تضمن تحقيق الغايات المرجوة في هذا المجال من خلال ترشيد الوسائل الإعلامية بكافة صورها.

كما أنّ العناية بدراسة وتحليل اتجاهات الرأي العام حول الخدمات التي تقدمها الشرطة للجمهور وتلقى شكاوى المواطنين بشأن تلك الخدمات والاهتمام بمعالجتها، هذا كلّه يساعد على تقييم جهود التوعية المبذولة وترشيدها تحقيقاً للأهداف المنشودة وليكن ذلك من خلال إدارة متطورة لتقييم الأداء الأمني. ويمكن تسميتها "الإدارة العامة لمتابعة الأداء الأمني"، على أن تكون إدارة شرطية بها بمكوّن مدني قوامه خبراء تنمية وإدارة الموارد البشرية، والعلاقات العامة، والإدارة العامة، وإدارة الأعمال، وغيرها من التخصصات التي تسهم في إرساء وتقييم وتطوير الأداء الأمني؛ استرشاداً بالأساليب والمناهج الدولية الحديثة المتعارف عليها في هذا المضمار، وبنائاً على تقييم أداء مختلف أجهزة وزارة الداخلية وتحليل اتجاهات الرأي العام بشأنها، وذلك بغية تقديم خدمة متميزة للمواطنين، وقد يستوجب ذلك إصلاحات إدارية شاملة تنمي المهارات الأساسية لأعضاء هيئة الشرطة في التعامل مع المواطنين.

-الهوامش والإحالات-

1- بدر أحمد، الرأي العام، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1997م، ص120.

- 2- رشتي جيهان أحمد، الإعلام ونظرياته في العصر الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، 1971م، ص. 28.
- 3- المرجع السابق، ص. 30.
- 4- ريفرز ويليام، وسائل الإعلام والمجتمع الحديث، ترجمة إبراهيم إمام، دار المعرفة، القاهرة، 1975م، ص. 121.
- 5- المرجع السابق، ص. 123.
- 6- رشتي جيهان أحمد، نظم الاتصال: الإعلام في الدول النامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1980م، ص. 82.
- 7- المرجع السابق، ص. 95.
- 8- المرجع نفسه، ص. 98.
- 9- المرجع السابق، ص. 99.
- 10- الدليمي، حميد جاعد، التخطيط الإعلامي، دار الشروق، بغداد، 1998م، ص. 32.
- 11- خيرى محمد وآخرون، تغيير الرأي العام وعلاقته بالاتجاه نحو الجريمة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1987م، ص. 23.
- 12- خضور أديب محمد، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2003م، ص. 130.
- 13- المرجع السابق، ص. 115.
- 14- المرجع نفسه، ص. 120.
- 15- المرجع نفسه، ص. 128.